

Distr.: General
1 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“:
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية:
”تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على
الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة“

بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال
والمنهيات، وهما منظمات غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

تتمتع المنظمتان العضوتان في مشروع المنظمات الخمس وهما: الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات (المعروف عالميا باسم Business and Professional Women International) والمجلس الدولي للمرأة بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويدعمان تمكين المرأة الريفية دعما تاما. فمن دون تمكين المرأة وتحقيق المساواة، لا يمكن أن يتحقق دور المرأة الريفية بالكامل للتغلب على تحديات الحياة اليومية والتمتع بالحقوق الأساسية للتمتع بصحة جسدية وعقلية جيدة والرفاه العام وألا يكتب عليها أن تعيش حياة ملؤها الفقر. وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

- (أ) ملكية العقارات، بما في ذلك الأرض؛
 - (ب) سهولة الحصول على مياه الشرب النظيفة والغذبة للاستخدام المنزلي ومياه جيدة النوعية لري المحاصيل؛
 - (ج) السكن اللائق بعيدا عن تلوث التربة والهواء؛
 - (د) التعليم والتدريب؛
 - (هـ) الحصول على المشورة المالية السديدة والائتمان؛
 - (و) العيش في سلام بعيدا عن جميع أشكال التمييز والعنف.
- وينبغي للحكومات والمؤسسات في كل مكان أن تعمل لكفالة أن تتمتع المرأة الريفية بهذه الحقوق وأن تكون جزءا من عملية اتخاذ القرار التي تؤثر على حياتها. ويجب أن - في واقع الأمر من حقهن - يكنّ عضوات في المجالس التي توضع فيها السياسات وتشرف على تنفيذها، مثل الزراعة وتربية الأحياء المائية، والغابات، وتسويق المنتجات. وتؤدي المرأة الريفية دورا كبيرا في سلسلة الغذاء وفي توفير الأمن الغذائي.
- كما تواجه المرأة الريفية تحديات أخرى خارجة عن إرادتها، مثل تغير المناخ، الذي يؤثر على المحاصيل وتربية المواشي، والأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا؛ والكوارث الطبيعية؛ والحروب الأهلية، وتقلب الأوضاع المالية العالمية الراهنة، التي تؤثر جميعها في نهاية المطاف على الأمن الغذائي. وتعاني المرأة أكثر مما يعاني الرجل من آثار هذه التحديات، وهي أكثر عرضة من الرجل للعيش في الفقر.

وتساعد مشاريع التنمية المستدامة، مثل المشاريع التي يضطلع بها مشروع المنظمات الخمس والمشاريع الأصغر حجما التي يديرها المجلس الدولي للمرأة، في ضمان الاعتراف

بالمساهمة القيمة التي تقدمها المرأة لا لمجتمعها المحلي فحسب، بل للمجتمع ككل. وبالنسبة للكثيرين، فإن هذه المشاريع تؤدي إلى إنشاء مؤسسات أعمال تجارية تقوم على إنتاج الغذاء أو الحرف التقليدية.

وبالعمل من خلال المجالس والممثلين التابعين لها في الأمم المتحدة لمساعدة المرأة الريفية للتغلب على التحديات التي تواجهها، يعي المجلس مختلف الاتفاقيات والإعلانات وخطط العمل ذات الصلة للأمم المتحدة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية. ولا يحث المجلس الحكومات على توقيع هذه الصكوك فحسب، بل كذلك على كفالة تنفيذها وأن تصبح جزءاً من سياسة الحكومة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى التزامات تقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويلاحظ المجلس أيضاً تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الفقر في المناطق الريفية لعام ٢٠١١.

ولا تختلف التحديات واحتياجات المرأة الريفية عن تلك المتعلقة بالمرأة في المناطق الحضرية. ويعمل المجلس والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات بلا كلل لتحسين مكانة جميع النساء والفتيات ورفاههن العام، لا سيما المهمشات منهن، اللاتي تأتي الكثيرات منهن من المناطق الريفية. وعقد المجلس حلقات عمل وحلقات دراسية تركز على تغير المناخ والبيئة والأمن الغذائي، واعتبار القضاء على الفقر موضوعاً أساسياً. وركزت إحدى الحلقات الدراسية التي عقدها المجلس الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على التنمية المستدامة، وبحث في موضوع المرأة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والصحة.

المرأة الريفية والاقتصاد

تؤدي المرأة دوراً مهماً في دفع عجلة النمو في قطاع الزراعة في جميع أنحاء العالم. إذ تشكل الزراعة دافعاً قوياً للتنمية، وفي العديد من اقتصادات التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تشكل المرأة قرابة نصف القوة العاملة الزراعية. وتحمل جميع النساء في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على عاتقهن مسؤوليات منزلية غير متناسبة، أما في المناطق التي تكون فيها المواقف تجاه المرأة أكثر تقليدية – ولا سيما في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً – يكون عدم المساواة في عبء العمل في أعلى درجاته، من حيث عمل القوة العاملة المنزلية والزراعية على حد سواء.

وفي مؤتمر القمة الذي عقدته بلدان التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول المرأة والاقتصاد، في سان فرانسيسكو، قالت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية،

هيلاري رودهام كليتون: ”تقل إنتاجية المزارعات عن إنتاجية المزارعين بنسبة ٣٠ في المائة، ولا يعزى ذلك لأنهن يعملن أقل أو لأنهن أقل التزاماً، بل لأن المزارعات يحصلن على موارد أقل. فهن يحصلن على كميات أقل من الأسمدة، وعلى عدد أقل من الأدوات، وعلى بذور ذات نوعية سيئة، ويحصلن على قدر أقل من التدريب أو الأرض. ولديهن وقت أقل بكثير للعمل في الزراعة لأن عليهن القيام كذلك بمعظم الأعمال المنزلية. وعندما تُغلق هذه الفجوة في الموارد وتُخصص الموارد على نحو متساوٍ - بل والأفضل، بكفاءة - تصبح النساء والرجال متساويين في الإنتاج الزراعي. ولهذا فوائد إيجابية. ففي نيبال مثلاً، حيث تمتلك الأمهات أراضٍ أكثر بسبب حقوقهن في الميراث، يقل عدد الأطفال الذين يعانون من نقص شديد في الوزن“.

وفي الاقتصادات النامية، قد تزداد مساهمة المرأة كثيراً إذا توفرت لها فرص متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، مثل الأرض والائتمان والتدريب. ويحظى الترسيع القانوني لهذه الحقوق بأهمية خاصة، بعد أن لوحظ أن النساء يملكن أقل من ٢ في المائة من الأراضي الخاصة في العالم وأنه عندما تنجح مشاريعهن، يكن عرضة للاستيلاء عليها من قبل الرجال. ويرى الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات أنه من دون القدرة على الوصول إلى الموارد وحمايتها بموجب القانون، فلا يمكن مواصلة التحسن الاقتصادي.

وفي بلدان الاتحاد الأوروبي، بلغ عدد الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل أو بدوام جزئي في الزراعة ١٣,٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٠؛ ١٢,٢ مليون منهم من العاملين في الأسرة، و ٣٨ في المائة منهم من النساء. وتشكّل النساء العاملات في الشركات في القطاع الزراعي أعلى نسبة في إيطاليا، وهي ٣٤ في المائة. وتبلغ هذه النسبة ١٣ في المائة في إسبانيا واليونان، و ٩ في المائة في البرتغال وفرنسا. أما في آسيا وأفريقيا، فقد أظهرت الدراسات أن النساء يعملن ١٣ ساعة أسبوعياً أكثر من الرجال. ووجدت دراسة أجريت في أفريقيا أنه في المتوسط، على مدى سنة، نقلت النساء أكثر من ٨٠ طناً من الوقود والمياه والمنتجات الزراعية لمسافة كيلومتر؛ ولم ينقل الرجال سوى ثمن هذه الكمية، أي بمتوسط قدره ١٠ طن، لمسافة كيلومتر واحد. ويدل كل ذلك على الحاجة إلى الاعتراف بمركزية المرأة في مجال الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، والحاجة إلى إطلاق إمكاناتها الاقتصادية.

الحصول على الموارد

إن مشروع المنظمات الخمس، من خلال دعوته لمبادرة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والميثاق العالمي المعنون ”المبادئ المعنية

بتمكين المرأة: المساواة تعني تنمية الأعمال“، يدعم الدور المركزي الذي تؤديه المبادرة في إتاحة الفرص للمرأة في سلسلة التوريد وسلسلة القيمة.

وهدفت الجلسة الافتتاحية لمنهاج العمل العالمي المتعلق بالتزود من البائعات الذي عقده مركز التجارة الدولية في تشونغتشينغ، الصين، إلى زيادة حصة مشتريات الشركات والحكومة والمؤسسات من البائعات بهدف جلب فائدة اقتصادية أكبر للنساء ولجتمعاتهن المحلية. ونتيجة لإزالة الحواجز من أمام النساء في المؤسسات الصغيرة أو الأقل تطوراً، فهن قادرات على الوصول إلى نقطة الحصول على عقود توريد أكبر. وبالفعل، فقد قدم المنهاج فوائد كبيرة للمرأة في الزراعة.

ويدعو مشروع المنظمات الخمس إلى توفير فرص التدريب التي قد تناسب البائعات والنساء في سلسلة القيمة عبر استمرارية تطوير المؤسسة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السياسات الوطنية والدولية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي حول المرأة في عام ١٩٧٥، فإن هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية فيما يتعلق بالمعرفة الزراعية والسياسات والممارسات العلمية والتكنولوجية. وتشمل هذه الإجراءات تعزيز قدرة المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية على تحسين معرفتها بتغير أشكال مشاركة المرأة في الزراعة وفي الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وتتطلب وضع أولوية لحصول المرأة على التعليم والمعلومات والعلوم والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد، للسماح بتحسين قدرة المرأة على التملك والتحكم بالموارد الاقتصادية والطبيعية. ولكفالة حصولها على ذلك، هناك الحاجة إلى الملكية وتدابير الرقابة القانونية، ووضع خطط ائتمان ملائمة، ودعم الأنشطة المدرة للدخل للمرأة وتعزيز المنظمات والشبكات النسائية.

سد الفجوة بين الجنسين

يدعم الأدلة المبينة أعلاه تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الفجوة بين الجنسين، الذي يجد علاقة مباشرة بين الفجوة بين الجنسين والإنتاجية الاقتصادية: كلما كانت الفجوة بين الجنسين أقل، كانت الإنتاجية أعلى. وكما خلص كلاوس شواب، الرئيس التنفيذي للمنتدى، بقوله: ”يجب معاملة النساء والفتيات على نحو متساو إذا كان على بلد أن ينمو ويزدهر“. إذ إن المواقف التمييزية تجاه النساء، السائدة بصورة أقوى في المجتمعات الريفية التقليدية، تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثمة حاجة ملحة الآن إلى القضاء على المواقف التمييزية التي لا تزال تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصاد. وما إن يتحقق ذلك، فسنرى فرصة لتسريع وتيرة النمو في الاقتصادات النامية، وسينجم عن ذلك في الوقت نفسه،

إنتاج كميات أكبر وأرخص من الغذاء لكوكبنا. إن تسخير الإمكانيات الاقتصادية للمرأة سيُجلب مستقبلاً جديداً وأفضل.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإذا أُغلقت فجوة الموارد التي تؤدي إلى تخلف المرأة في الاقتصادات النامية، يمكننا أن نوفر الغذاء لـ ١٥٠ مليون شخص أكثر في العالم سنوياً، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل بالنسبة للأسر وازدياد كفاءة الأسواق وتحسين التجارة الزراعية التي ستنتج عن ذلك. وبغية تحقيق إمكاناتهن كعاملات وصاحبات أعمال ورائدات أعمال، تحتاج المرأة إلى بيئات تمكينية لرفع الأداء الاقتصادي للمجتمعات المحلية والبلدان والعالم.